مياه القاهرة

وضع المستر بري وكيل نظارة الاشغال للمدن والباني تقريرهُ الاخير عن مصلحة قبل مغادرته خدمة الحكومة المصرية ونشر منهُ الآن خلاصة باللغة الانكليزية فيها فوائد جمة فرأينا ان نقتطف منها خلاصة هذا الفصل عن مياه القاهرة وخلاصة فصل آخر عن اشجار الشوارع

سعر المياه

قال المستر بري ان الحكومة لما ارادت ان تتولى تقديم المياه الى الجيزة وحلوان اعتمدت على ما قالت شركة مياه العاصمة انهُ تفقات انياه في مصر وهو ٢٥ مليماً لكل متر مكعب اذا رفع حتى يصل الى المنازل العالية. ولكن الحكومة اثبتت بعد ذلك ان النفقات العادية لا تزيد على مليم واحد وثمانية اعشار المليم ولو كانت النظامات صغيرة. وهي تبيع المتر المكعب الآن باثمان مختلفة بعضهُ بعشرة مليمات وبعضهُ بثمانية او خمسة او ثلاثة وتربح ربحاً غير قليل. ويجب ان لا يبرح ذلك من الاذهان حتى اذا انشئ مجلس بلدي للقاهرة كان من اول اعمالهِ تخفيض ثمن المياه كما فعلت بلدية الاسكندرية والاَّ فلا تعذر الحكومة في اهمالها مصلحة السكان امانظارة الاشغال فقد عملت ما عليها في اظهارها ما يلزم من النفقات لرفع الماء وترشيحهِ وتوزيعهِ. هذا ما قيل في التقرير كما انهُ يجب نظارة الاشغال فرعاً مستقلاً عن الحكومة ناسياً ان لناظر الاشغال صوتاً في مجلس النظار وفي الحكومة كلها مثل غيرهِ من اخوانهِ وان لمشاورها كلمة مسموعة ورأياً لا يستخفُّ بهِ فاذا كانت الحكومة مغبونة هذا الغبن الفاحش في ما تأخذهُ من المياه لرش الشوارع واذا كان السكان مغبونين اكثر منها في ما يدفعونهُ ثمن الماء فاحريها ان تنتبه لذلك قبلما يعلو صياح السكان وتعمل ما يلزم عملهُ لجعل شركة المياه تكتفي بالربح القانوني المعتدل

وكأنَّا بمعترض يقول ان اكثر اسهم هذه الشركة في يد الوطنيين ولعلها الشركة الوحيدة التي استفاد الوطنيون منها فاذا خفضت اسعارها كثيراً قلَّ ربح حاملي الاسهم كثيراً وخسر الذين اشتروا هذه الاسهم حسب اربابها الاخيرة. وهو اعتراض وجيه جدًّا ولكن المنفعة العامة يجب ان تقدَّم على المنفعة الخاصة. ومن المرجح ان تخفيض السعر يزيد المقطوعية كثيراً فيبقى ربح الشركة على حالهِ لان الماء الذي يأخذهُ سكان العاصمة الآن ليس جزءاً

من مئة جزء مما يجب ان يأخذوه حتى يماثلوا غيرهم من سكان المدن الاوربية الكبيرة فاذا زاد ما يأخذونهُ عشرة اضعاف كما ينتظر بعد اتمام مصارف العاصمة زادت ارباح الشركة ولو خفضت اسعارها كثيراً

والظاهر ان الحكومة اقدر من الشركة على رفع المياه وتوزيعها وتنقاتها اقل من نفقات الشركة فقد قيل في هذا التقرير ان مصلحة التنظيم كانت تتولى توزيع الماء في حلوان حتى آخر سنة ١٨٩٢ وكانت شركة المياه تتولى ادارة الطلمبات على شروط معلومة . ويقال انها كانت ترفع في السنة ٢٨١٦٨٠ متراً مكعباً ولكنها لم تكن تربح شيئاً . وفي اول سنة ١٨٩٣ نُقلت هذه الطلمبات الى ادارة المستريري فنقص الماء المرفوع في السنة الاولى الى ١٤٤٥٥٩ متراً مكعباً ولكن زاد الدخل وبقي منهُ ربح يساوي ١٢٣٧ جنيهاً . وكان ثمن الطلمبات وما يتعلق بها مقدراً بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه فابدل المستريري الطلمبات والآلات البخارية بغيرها وزاد حياض الماء حتى بلغ ثمن الطلمبات والآلات ومتعلقاتها ١٩٠٠٠ جنيه فكانت النتيجة ان هذه الطلمبات رفعت ٤٥٨٩١٠ امتار مكعبة في السنة الماضية و بلغ الربح مما بيع منها بعد المصاريف ٣٨٠٧ جنيهات

فاذا كان الامر كذلك وكانت الحكومة اقدر من الشركة على ادارة هذا العمل في حلوان كما ثبت بالاختبار فعلى مَ لا تكون كذلك في القاهرة وعلى مَ لا تشتري الشركة وتتولى هي ادارة عملها وتخلص من هذا الاحتكار الذي يغل يديها عن التوسع في اصلاح العاصمة . فاذا كانت الحكومة تريد ان تخلص من الشركات المحتكرة فليس لها الا سبيل واحد وهو ان تشتريها بثمن معتدل وتتولى ادارتها بنفسها وذلك خير لها ولرعاياها

ترشيح المياه

ثبت من تحليل مياه طلمبات الجيزة ان الترشيح العادي بالرمل ينقي الماء ويجعلهُ كالماء المعقم ولكن لا بد من معالجة الماء قبل ذلك بمادة ترسب ما فيهِ فان اكثر ما يبقى فيهِ من الميكروبات في السنتمتر المكعب ١٢ واقل ما يبقى فيهِ ٤ مع ان كوخ اجاز ان يبقى ١٠٠ ميكروب في السنتمتر ويكون الماء نقياً . ولم يذكر المستريري ما هي هذه المادة التي ترسب ما في الماء أهي الشبة البيضاء او دهن اللوز او نحو ذلك من المواد التي اذا أُضيفت الى الماء رسب ما فيهِ من العكر . ثم قال ان مرشح جول الكثير النفقة الذي استعمل في الاسكندرية لا يكون ترشيح الماء بهِ افضل من ترشيحهِ بالرمل . نقول انهُ اذا كان الامر كذلك فلماذا

تمسكت مصلحة الصحة بهذا المرشح ولم تقبل سواهُ ولماذا اقرَّت الحكومة عليهِ . ثم ان الابحاث الاخيرة اثبتت ان المواد الطلامية التي تجتمع حول دقائق الرمل بعد ان يستعمل لترشيح الماء هي التي تقبض على الميكروبات وتمنع نفوذها مع الماء فعلى مَ لا يكتفى بالترشيح بالرمل على كل حال

وكيفما نظرنا الى هذه المسألة الحيوية لا نرى لها حلاً افضل من ان تشتري الحكومة شركة الماء وتتولى ادارتها وتنيطها بعمال امناء يريحونها من تعبها ويقللون نفقاتها ومتى تألف المجلس البلدي للعاصمة تسلمهُ ادارتها فاذا ربحت عاد ربحها على العاصمة واذا خسرت قامت العاصمة بايفاء الخسارة . وهذا الاسلوب اي تسليم المرافق العمومية للحكومة المحلية او للمجالس البلدية هو الاسلوب الصحيح المعقول الذي تأوَّل كل الاصلاحات الجديدة اليهِ وهو الاسلوب الوحيد الذي يبقي اموال الامة موزعة على افرادها بالسواء ولا ينيل واحداً منها من الربح اضعاف اضعاف ما يربحهُ مئة غيرهُ لانهُ اتفق انهُ ولد غنياً وهم لم يولد اغنياء . فاذا فرضنا ان كل نفس في العاصمة يدفع ثمن ما يشربهُ من الماء في السنة ريالين وكانت نفقات رفع هذا الماء وترشيحهِ وتوزيعهِ عشرين غرشاً فالعشرون غرشاً الباقية يكسبها المساهمون وقد يعدون على الاصابع او يكونون من الاجانب الذين يخرج ما يكتسبونهُ من البلاد ولكن اذا تولى المجلس البلدي ادارة هذا العمل فامَّا ان يرخص الماء الى نصف ثمنهِ الحالي فيوفر على كل نفس ريالاً في السنة او ينفق الربح على اعمال عمومية يستفيد منها جميع السكان

ولتولي الحكومة رفع الماء وترشيحهُ وتوزيعهُ فائدة اخرى وهي الانتفاع بالاكتشافات الجديدة . فاذا اكتشف غداً اسلوب جديد لترشيح المياه يزيل منها كل الشوائب مهما كانت فلا تستطيع الحكومة ان توجب استعمالهُ على شركة اجنبية واما هي فتستعملهُ اذا كان امر الماء في يدها . واذا كان هذا الاسلوب يقلل النفقات ويرخص الماء كثيراً فلا تستطيع ان تجبر الشركة على ترخيص المياه الاَّ اذا تنازلت لها عن امتيازات اخرى . وقس على ذلك كل الاعمال المعطاة احتكاراً او امتيازاً للشركات الاجنبية فان اجبار تلك الشركات على تتبع الاساليب الجديدة واستعمالها واشراك السكان في فوائدها ليس بالامر السهل

والحكومة تستطيع ان تقترض الاموال بثلاثة الى اربعة في المئة ولكن الشركات لا تفلح الاَّ اذا زاد ربحها على اربعة او خمسة في المئة فتولي الحكومة ادارتها صفقة رابحة تجاريًّا فوق ما في ذلك من الراحة لها ولرعاياها